

الباب الخامس

السياسة المالية بين الإسلام والنظم الوضعية

- تمهيد .
- السياسة المالية ومدى ارتباطها
بالنظام الإداري في الإسلام .
- السياسة المالية في النظم
الوضعية وسياسة الخفاء
الراشدين في مال المسلمين
(دراسة مقارنة) .

● تمهيد :

الحمد لله الذى أمر العباد بالطاعة فقال ، اطيعوا الله واطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم (١) . . . والصلاة والسلام على نبي الهدى .

و بعد . . .

من المعروف أن النظام المالى الاسلامى نشأ فى العصور الوسطى
اذ من الوجة التاريخية تبدأ العصور الوسطى من القرن الخامس الميلادى
.. أى منذ انهيار الامبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر وهو
تاريخ انهيار نظام الاقطاع .

بإلقاء نظرة على النظم المالية التى سادت فى تلك العصور وعلى
النظام المالى الاسلامى الذى نشأ فى القرن السابع الميلادى نجد أن
البون شاسع بين النظامين ، فبينما نجد النظام المالى فى العصور الوسطى
كان متخلفا اذا بنا نجد النظام المالى الاسلامى متقدما - ويضارع
أحسن النظم التى ظهرت فى العصور الحديثة والتى سبقت فى التقدم
النظم التى كانت سائدة فى العصور الوسطى بحوالى عشرة قرون من
الزمان .

وإذا نظرنا الى النظم المالية عبر عصور التاريخ المختلفة نجد أنها
تعكس المقومات الاجتماعية والاقتصادية لتلك لعصور . وقد كان للمالية
العامة دور فعال فى التطور نتيجة الكفاح الاجتماعى بسبب الضرائب
فالمعروف أن من أهم عوامل سقوط الامبراطورية الرومانية هو ثقل عبء
الضرائب التى فرضها الحكام الرومان .

وكذلك نشوب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كان من أهم أسبابها فشل
نظام الضرائب فى فرنسا فى القرن الثامن عشر . وفى انجلترا خاض

(١) النساء : ٥٩

الأفراد معارك الحرية السياسية ضد التاج البريطاني وكانت الموضوعات المالية ومن أهمها حق فرض الضرائب وضرورة اعتماد الميزانية من البرلمان وهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى يرجع بالدرجة الأولى الى عدم مرونة وكفاءة النظام الضريبي .

وفى التاريخ المصرى الحديث يظهر دور المالية العامة واضحا فى التأثير على التطوير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى اذ تمكن الأوروبيون من الاشراف على المالية المصرية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بسبب الاتفاق غير الرشيد فى مصر وكثرة الديون وشدة وطأها الأمر الذى مهد للاحتلال البريطانى لمصر .

وفى الوقت الحاضر نلاحظ ازدياد أبعاد المالية بصفة مستمرة سواء فى المجتمعات الرأسمالية حيث تعتمد الدولة على سياستها المالية لتصحيح الانحرافات والعيوب والأخطار التى يكشف عنها جهاز السوق ، أو فى المجتمعات الاشتراكية لمواجهة مشاكلها وتحقيق أغراضها .

وإذا رجعنا الى بعض المفاهيم الاسلامية نجد تبايها بالنسبة للمفاهيم السائدة كما يلى :

١ - أن الاسلام وضع دعائم التنظيم الحديث . فمن الناحية المالية وضع الأصول الجوهرية الأحكم وأعدل سياسة مالية فيبين الموارد التى تدرى لبيت المال كما بين أوجه الاتفاق الرشيد على مصالح الدولة العامة .

٢ - أن الاسلام جاء بأحكام مجملة تتصل بالشئون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولم يأت بها مفصلة حتى لا تقيد بها الأجيال . فالنظم الاسلامية مرنة تتكيف بحسب الظروف والأحوال ، وهذا سر عظمة الاسلام .

٣ - لم يحقر الاسلام المال ولم يزهد فيه وحث على الكسب الحلال وحرم الاستجداء لمافيه من ذلة ، بل حض على العمل كما عمل

الاسلام على التقريب بين الطبقات باعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة
وغير ذلك .

٤ - نظرة الاسلام الى المال هو أن المال مال الله وأن الانسان
مكلف ليتصرف فيه حسب الأصول الشرعية . وهذا يختلف عن النظام
المالى فى العصور الوسطى حيث لم يكن هناك فاصل بين مالية الحكام
ومالية الدولة . فكان الحكام يوجهون الانفاق حسب أهوائهم وليس
هناك دستور معين أو قواعد محددة للانفاق . . وقد كإن النظام الاسلامى
معاصرا لتلك النظم ولم يجعل لمالية الحكام صلة بمالية الدولة ووضع
قواعد محكمة للانفاق (١) .

* * *

(١) الانفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

الفصل الأول

السياسة المالية ومدى ارتباطها بالنظام الإدارى فى الإسلام

تتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية :

خصائص النظام الإدارى فى الإسلام — الحسبة والإدارة الشعبية — الصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية وشكل الدولة الإسلامية — دور السياسة المالية فى ترشيد أوجه الاتفاق — دور السياسة المالية فى توزيع عناصر الدخل القومى .

● تمهيد :

لا مرأ فى أن الدولة الإسلامية وقد بلغت شأنًا عالياً فى الازدهار والاتساع قد تمتعت بطبيعة الحال بنظام إدارى فيه من المرونة والقوة لدرجة أنه يتأثر بضعف الحكومات وفساد التشكيلات الرسمية . وقد ظلت الدولة حتى فى أحلك الفترات تؤدى الخدمات بسبب ما يسمى بإدارة الشعبية . وقد كان المسجد فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم هو مركز الإدارة .

أولاً : خصائص النظام الإدارى فى الإسلام

يقوم النظام الإدارى الإسلامى على خصائص هى :

- ١ — وحدة القانون . . أى أن الشريعة الإسلامية تأخذ بوحدة النظام فليس هناك قانون إدارى وقانون عمومى ، وفى المعاملات ليس هناك قانون مدنى وآخر تجارى . . حتى فى العلاقات الدولية فإن القانون الدولى جزء من القانون الداخلى .

٢ - المشروعية الإسلامية دون ما يسمى بالمذهب الجماعى أو المذهب الفردى بالتضامن فى تنفيذ ما أمر الله به ومنع ما نهى الله عنه •

ومن نتائج هذه المشروعية :

(أ) انضباط النظامية فى المجتمع الإسلامى •

(ب) التقيد بالمقاصد الشرعية وهى فى جملتها جلب للمصالح ودرء للمفاسد ، وتحقيق ذلك بوسيلتين : أما بالنص من الكتاب والسنة ، وأما بتحريم المصالح المرسلة •

(ج) الثبات حيث انتهى عصر التشريع بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا تبديل لكلمات الله •

(د) التدرج ، وهذه ظاهرة طبيعية تؤدى الى اختيار أهل الحن والعقد ولهذا تأثيره فى تشكيل المرافق الشعبية •

(هـ) تضامن القاعدة ، وذلك بتكوين قاعدة شعبية متضامنة متماسكة فمن الطبيعى أن وحدة الفكر ووحدة الوسائل تؤدىان حتما الى التضامن والتماسك •

٣ - تقييد السلطات والأوضاع فى النظام الإسلامى ، ومن أهم عوامل تقييد السلطة حرص الإسلام على الفصل بين السلطة التشريعية وغيرها من السلطات كما أن جميع الحقوق والمراكز القانونية مقيدة بالمشروعية •

ثانيا : الحسبة والادارة الشعبية

تعتبر الحسبة هى الوسيلة العملية للادارة الشعبية فى النظام الإسلامى والحسبة شرعا هى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهما فى الأصل واجب دينى عام يقوم به الكافة من المسلمين على وجه الكفاية

فهي فرض كفاية على القادرين . . قال تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون
إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ (١) . وقال تعالى في
ذم بني إسرائيل : ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ (٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر
أو ليخالفن الله بين وجوهكم » . وولاية الحسبة وسط بين العمل القضائي
والعمل الإداري . . العرض منه تسيير المرافق العامة . . ومن أهم هذه
المرافق :

١ - المرافق الدينية :

حيث إقامة الدين من أولى ضرورات الجماعة الإسلامية وعليه فإن
المنشآت والمؤسسات المتعلقة بحفظه وتسييره تحتل المكافحة الأولى في
المرفقية الإسلامية . والمرافق الدينية على سبيل المثال :

(أ) **المساجد** : للمساجد وظائف مرفقية هامة إلى جانب وظائفها
الروحية والسياسية فالمساجد تغطي جميع أجزاء القاعدة الشعبية الإسلامية
لاتنشرها في القرى وأحياء المدن وأماكن العمل وغيرها إذ أن المسلمين
يقيمون المساجد أينما كانوا لأداء الفرائض الخمس .

وكان رئيس الدولة أو الاقليم أو المدينة أو الحي أو القرية هو
الذي يؤم المصلين ولم تكن الامامة مجرد وظيفة كما هي الآن ولا كان
المسجد مجرد مكان تقام في الصلاة فحسب بل كان مقرا للحكم ودارا
للقضاء ومعهدا للعلم ومركزا للجهد في سبيل الله .

(ب) **الحسج** : وهو مرفق عام شامل حيث يجتمع الحجاج من كل
قطر في مكان واحد هي الأراضي المقدسة وفي أيام معلومات كل عام
ويجتمعون في وقت واحد على جبل عرفات وكأنهم في يوم الحشر يدعون

(٢) المائدة : ٧٩

(١) آل عمران : ١٠٤

رهبهم خوفاً وطمعاً • وفى هذا المؤتمر السنوى الكبير يحدث التعارف
وتتحسن العلاقات وعلى الحكام المسلمين العمل على تيسير الحج لجميع
المؤمنين الراغبين فى أداء الفريضة لأول مرة دون عوائق واعتماد ميزانية
لهذا المرفق الهام بدلاً من تحصيل الرسوم مع بناء مؤسسات ومصانع
للوفاة بكافة متطلبات الحج •

٢ - المرافق العمرانية : وهى على سبيل المثال :

(ا) **العلم والتعليم** : ويتصل ذلك بالفرض الدينى فالتعليم
من أهم وسائل تحقيق التطبيق العملى للإيمان وانشاء البيئة
الاسلامية وبدون بذل الجهود العلمية تظل المبادئ الايمانية
شعارات ، وفى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت حلقات
العلم تعقد فى المسجد • والعلم يجب أن يحمل بين دفتيه علم الدين
وعلم الحياة - أى بجانب التفقه فى الدين لا بد من تعلم المهنة
سواء فى الهندسة أو الطب ••• الخ •

كما ينبغى على المتعلم أن يلم بكلا من النظريات العلمية والتطبيقات
العملية ، واذا أريد للعلم أن ينتشر فلا ينبغى الاقتصار على دور العلم
وحدها بل لا بد من الاتساع فى تدريس العلم بالمسجد وفى داخل البيوت
وعن طريق جهات العمل ومساهمة وسائل الاعلام •

كما ينبغى الانتقال بالتعليم الى التعميم ومن المهد الى اللحد ••
فلا يكون مقتصرًا بحسب الامكانيات ولا لمجرد وصول المسلم الى مرحلة
معينة •

(ب) **الأسواق** : ويشمل انتظام الأسواق ورواجها وأصدق مظاهر
الأمن والأمان والاستقرار المعيشى والحياة الاقتصادية ولا تزدهر الا فى
ظل النظام الادارى العظيم الكفاءة •

وبالرغم مما عاتته البلاد الاسلامية من مساوئ الحكام فانها قد
حافظت على ازدهارها الاقتصادى بفضل الادارة الشعبية •

وبالنسبة للسوق كله كمنظمة فإن المحتسبين كانوا يقومون بالاشراف على السوق للفصل فى المنازعات بين الأفراد واصدار أحكام فورية نافذه تؤدى الى سرعة التعامل .

وقد كره فقهاء الاسلام تدخل الدولة فى الأسواق كبائع أو مشترى لأن ذلك يمزج المعاملات بالقهر لغير الصالح العام ومع ذلك يجيز الفقه الاسلامى تدخل السلطات اذا تغلب على الناس روح الجشع منعا للاستغلال ولا مانع من التسعير الجبرى عند غلاء الأسعار حماية للمضطرب ، ويجوز للإمام أن يفرض على التجار بعدم تجاوز الربح الثلث من أصل ثمن السلعة حيث قال أحد فقهاء الحنفية : « ما زاد عن الثلث فهو غبن » .

والأخذ بحديث النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تسعروا على الناس فإن المسعر هو الله » كان ذلك بسبب سريان القوازين الطبيعية وهو قانون العرض والطلب ونحو ذلك . قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : سعر لنا . قال : « لا ، فإن الله هو القابض الباسط وأنا أخشى أن أتقى الله ويظالمبنى أحد بمظلمته » . هذا حديث يفسر ظاهرة العرض والطلب على أنها ظاهرة الهيبة .

وهذا لا يتعارض مع مراعاة حالة الاضطراب حيث يجوز للإمام أن يمنع الغش والربا والاحتكار وبذلك تقررت مشروعية التدخل بالتسعير الجبرى ومراقبة الأسعار وتنظيم توزيع السلع الاستهلاكية .

وبالنسبة للضبط الادارى فى الاسلام وردت النصوص بجواز الحجز على الطبيب الجاهل والمكارى المقلس والمفتى الماجن مع التحقق من أهلية من يتولى أى عمل قبل أن يمارسه وذلك عملاً بقاعدة « دفع الضرر » كما ورد فى شئون الحسبه فيما يتعلق بالتنقيش على الأسواق .

ثالثا : الصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية

وشكل الدولة الاسلامية

العالم الآن منقسم الى معسكرين .. معسكر شرقي يتزعمه الاتحاد السوفييتي ومعسكر غربي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية •

ومما يؤسف له أن العالم الاسلامي وقد انقسم الى دويلات صغيرة أو أقليات داخل بلاد غير اسلامية فان بعضها يميل نحو الشيوعية أو الاشتراكية والبعض الآخر يميل نحو الرأسمالية •

ونظرا لتناقض كلا النظامين فإن العالم الاسلامي قد أصبح يحارب بعضه بعضا باختلاف المذاهب السياسية والمذاهب الاقتصادية • ولن تعود للعالم الاسلامي أمجاده الحضارية ومكان الصدارة الا اذا عاد النظام الاسلامي كليا •

والنظام الاسلامي هو نظام تضامني وعليه يجب المبادرة الى ازالة أسباب النزاع والتخلف التي تحبط فاعلية الأمم الاسلامية وقدرتها على التقدم ، والمعلوم أن الأمة الاسلامية قامت أصلا كدولة موحدة ذات أساس لا مركزي مرز •

والصيغ المعاصرة للعلاقات الدولية بعيدة عن روح الشريعة الاسلامية ولكن ينبغي سردها لناخذ أقرب الصيغ للتطبيق الاسلامي كمرحلة انتقالية وهي :

١ - علاقة الصداقة التقليدية التي تقوم بين دول مستقلة على ميزان واحد من القوة •

٢ - ثم قيام معاهدات الصداقة والتعارف والتحالف بصور وأغراض مختلفة من أجل مصالح مشتركة أو خط مشترك •

٣ - فاذا قويت المصالح وأسباب العلاقات الدائمة كوحدة الأصل واللغة .. الخ فإن ذلك يؤدي الى انشاء صيغة المجالس المشتركة كجامعة

الدول العربية مثلا وهذه تكون بين دول مستقلة دون تدخل في الشؤون الداخلية .

٤ - فاذا زادت المصالح قوة وخاصة مع وجود دولة كبرى كأم ترعى مصالح بقية الدويلات فان المجلس المشترك يتحول الى حكومة تعاهدية (كونفدرالية) لرعاية الشؤون المشتركة وتكون لهذه الحكومات أمور مشتركة فى المواصلات والتعليم والسياسة الخارجية مثال ذلك حكومة الكومنولث البريطانى برئاسة بريطانيا وحلف وارسو بين دول شرق أوروبا بقيادة روسيا وحلف الاطلنطى بين الدول العربية بقيادة الولايات المتحدة .

٥ - تشكيل دولة اتحاد فيدرالى كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى حيث تقسم السلطات بين الدويلات المكونة لهذا النظام والحكومة المركزية .

٦ - مرحلة الدولة الموحدة فى شكلها المركزى واللامركزى .

ولا شك أن الشكل الموحد اللامركزى هو الشكل الاسلامى الصحيح .

ولكن كمرحلة انتقالية فان أقرب الصيغ المقبولة هى صيغة تجمع بين الاتحاد الكنفدرالى حيث تتمتع الدول باستقلالها الكامل وصيغة الاتحاد الفيدرالى الذى يسمح للحكومة بالتدخل المباشر فى بعض الأمور . مع مراعاة المبادئ والأصول الاسلامية مثل :

- لا حلف فى الاسلام بين بعض المسلمين دون بعضهم .

- التضامن .

- عصمة الدم والنفس والعرض والمال .

- المساواة بين المسلمين .

- النيابة المتبادلة .

- التوحيد والعدالة حيث ان نظام الاسلامى وحدة متكاملة لا تعدد

فيه ولا ازدواج ، وينفى المتناقضات فلا صراع بين الطبقات بسبب البيئة أو الجنس كما يرى بعض الفلاسفة وغاية الصراع فى الاسلام هو فى سبيل اعلاء كلمة الله بالفصل بين الخير والشر أو بين الحق والباطل .

والدولة الاسلامية تنظم سياستها ومعاملاتها من منطلق الايمان ويتسع نشاطها من هذا المنطلق على نحو لا يصح فيه أن يعتبر الاسلام قاصرا على الايمان والعبادات والأحوال الشخصية بل يجب تعدى هذه النواحي الذاتية المتعلقة بالحياة الخاصة الى مظاهر الحياة الاجتماعية العامة وبذلك تنسج الدائرة الاسلامية الى آفاق المعاملات والنظم الدستورية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ثم الى العلاقات الدولية بين المسلمين والنظر فى أحوال الأقليات الاسلامية ثم العلاقات الدولية مع غير المسلمين .

ومع انحدار النزعات البشرية من : المثالية الى الانسانية الى الوطنية الى العصبية الى الأناثية الى الاجرام .

فان المجتمع الاسلامى يتجه الى الله ومن خلال ذلك تتحقق الأهداف الانسانية وتتوافر النزعة الوطنية .

ويرفض الاسلام تلك النزعات العدوانية التى تتمثل فى النزعات العصبية والأناثية والاجرامية التى أصبحت من سمة معظم شعوب العالم الآن .

وعليه فان شكل الدولة يتدرج كما يلى :

- ١ - المذهبية (الاسلام أو العقيدة) .
- ٢ - الدستور (ويستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية وما أجمع عليه فقهاء المسلمين) .
- ٣ - شكل الدولة (السلطان - حقوق الشعب) .

والشكل الذى تصاغ فيه العلاقة بين المسلمين يمكن ايجاده بهينة

حاكمة مكونة من حكام الدويلات الاسلامية مباشرة مع تمثيل الجماعات والاقليات غير المستقلة (١) .

* * *

رابعاً : دور السياسة المالية في ترشيد أوجه الانفاق

النفقات العامة لم تعدد مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية الا في العصر الحديث وبالقائه نظرة الى مجال الانفاق العام في الاسلام نجد أن الزكاة خصص من حصيلتها جزء لأوجه التكافل الاجتماعي مثل اعانة الفقراء والمساكين وفداء الأسرى في الحروب ومساعدة أبناء السبيل .

كما أن بعض حصيلتها خصص للنواحي الاقتصادية مثل مساعدة الغارمين وفي هذا ضمان للمقرضين حيث انهم سيحصلون على قروضهم من بيت المال عند عجز المدين ، كما أن المدين يطمئن الى أن بيت المال سوف يعاونه في سداد ديونه وفي هذا ما يهيء المناخ الملائم لأوجه استخدام أو توظيف الطاقات المتاحة وهو من أهم وظائف الجهاز المصرفي في الوقت الحاضر .

ومن الناحية السياسية فانه خصص من حصيلة الزكاة جزء للجهاد في سبيل الله بما يميز الأمة الاسلامية ويعلى من شأنها بين الأمم .

وإذا نظرنا الى العنائم نجد أنه خصص خمسها فقط لبيت المال والأربعة أخماس للفاتحين وفي هذا تشجيع للمحاربين وتعويض لهم على فداء أوطانهم . والخمس المخصص لبيت المال فانه ينفق على بعض النواحي الاجتماعية كمساعدة اليتامى والمساكين وأبناء السبيل وينفق منه أيضاً على مصالح الدولة المختلفة .

وكذلك الثروة المعدنية المستخرجة من الأرض فانه خصص خمسها

(١) التكامل الاقتصادي واقتصاديات الاقطار الاسلامية (مذكرات)
للدكتور مصطفى كمال وصفي .

ليبت المال والأربعة أخماس لواجدها عند البعض وفي هذا تشجيع
ما بعده تشجيع للبحث على كنوز الثروة المعدنية في باطن الأرض وينسحب
ذلك على الأسماك والجواهر المستخرجة من البحار .

وأما بالنسبة الى انفاق الفئء (الجزية والخراج والعشور) نجد
انه أيضا ينفق اتفاقا رشيدا في الوقت الذي كان فيه الانفاق في
الدول التي لم تستظل بظل الاسلام تسير على غير هدى وتخطط فيه
مالية الحاكم بمالية الدولة ولا يوجد له دستور معين يضبط أوجه
الانفاق ونلاحظ أن أوجه الانفاق للفئء كانت تشمل مخصصات
الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل بيته التي خصصت لمصالح المسلمين
بعد وفاتهم ، وعطاء أمراء المؤمنين ، وعطاء العمال ، وأعطيات الجند ثم
المصالح العامة للدولة .

* * *

خامسا : دور السياسة المالية في توزيع عناصر الدخل القومي

الزكاة من أركان الاسلام الخمس وهي فريضة مالية لها كل خصائص
الضرائب ويسكن النظر اليها من زاويتين :

الأولى : أنها اقتطاع من دخول و ثروات الأغنياء .

الثانية : أنها توزع على المستحقين .

وهذا من أوجه التكافل الاجتماعي في الاسلام وهذا بلا شك
يتعلق باعادة توزيع الدخل كما يتصل اتصالا وثيقا بالتنمية
الاقتصادية .

وتقوم فلسفة الانفاق على نظرية اقتصادية لم تعرف الا حديثا وهي
نظرية تناقص المنفعة الحدية للدخل عند الأغنياء وتزايدها عند الفقراء
مما يساعد على تزايد الرفاهية الاقتصادية في المجتمع ويزيد من الدخل
القومي .

كما تعتمد فلسفة الزكاة فى إعادة توزيع الدخل على ظاهرة اقتصادية هامة وهى « تناقص الميل الحدى للاستهلاك وتزايد الميل الحدى للاادخار عند الأغنياء ، وبالعكس تزايد الميل الحدى للاستهلاك وتناقص الميل الحدى عند الفقراء » ويرتب على تلك الظاهرة زيادة الطلب الفعال كما ذهب الى ذلك الاقتصادى الكبير « كينز » .

ومعروف أن الطلب الفعال يؤثر فى حجم التوظيف الذى يتوقف بدوره على كمية الانفاق على الاستهلاك وكمية الانفاق على الاستثمار وهذا يؤدى الى الاتعاش الاقتصادى أو يمنع الركود الاقتصادى .

والزكاة تفرض على الأموال التى تستخدم فى النشاط الاقتصادى ولا يعنى منها الا الأموال المخصصة لاشباع الحاجات الشخصية ، ونلاحظ أيضا أن الزكاة تفرض على المكلفين المتوافر فيهم شروطها كما أنها تجب فى مال القاصر واليتيم وتفرض بأسعار متفاوتة تبعا لمصادر الأموال المختلفة .

كما أنها تراعى تكاليف الانتاج فنفرض على المحاصيل الزراعيه التى تروى بغير آلة بنسبة ١٠٪ وتلك التى تروى بالآلة بنسبة ٥٪ مراعية فى ذلك التكاليف الزراعيه . من هنا نعلم أن ضرائب الزكاة تقوم بدور فعال وهام فى اقتصاديات المجتمع الاسلامى (١) .

وإذا كان من حق ولى الأمر فرض الضرائب على الشعب أو ما يسمى بالتوظيف طبقا لما تقتضيه حاجات البلاد فاننا نرى أنه لا يحق له ذلك الا بعد جمع الزكاة والخمس والفقير . . . أى عليه أن يطبق ما ورد بالكتاب والسنة فاذا لم تف تلك الموارد متطلبات الدولة فله أن يجتهد فى فرض الضرائب .

* * *

(١) الاتفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

الفصل الثانى

السياسة المالية فى النظم الوضعية وسياسة الخلفاء الراشدين

يمكن تقسيم الدراسة فى هذا الفصل الى قسمين كما يلى :

- القسم الأول : السياسة المالية فى النظم الوضعية .
- القسم الثانى : سياسة الخلفاء الراشدين فى مال المسلمين .

القسم الأول : السياسة المالية فى النظم الوضعية

- ١ - التوازن المالى .
- ٢ - التوازن الاقتصادى .
- ٣ - التوازن الاجتماعى .
- ٤ - التوازن العام .

١ تمهيد :

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذى تنهجه الحكومة فى تخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها كما يظهر فى الميزانية .

فقد توجه الدولة الى تقليل الاتفاق وتقتصر على أداء الخدمات الأساسية وتأخذ ببدأ حياض الضريبة وتحاول موازنة الميزانية دون الالتجاء الى القروض أو زيادة الاصدار من النقد وبذلك تتبع سياسة مالية تقليدية .

وعلى العكس قد توجه الى التوسع فى نفقاتها واحلال النشاط العام محل النشاط الخاص فى تأدية الخدمات ونتاج بعض السلع والعمل على اصلاح العيوب الرأسمالية .

وحيث اتسع القطاع العام وزادت نفقات الدولة زيادة كبيرة قد تصل الى ثلثى الاتفاق القومى أصبح من الضرورى أن تعمل على تنسيق

نشاطها مع نشاط الأفراد دون تعارض لذلك ينبغي أن يحدث التوازن
فى فواجى الاقتصاد القومى ، وأن تعمل السياسة المالية فى تحقيق
الأهداف التالية :

أولا : التوازن المالى

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه وذلك بأن :

- ١ - يتسم النظام الضريبى بملاءمة حاجات الخزافة العامة من حيث
المرونة والغرارة وفى نفس الوقت يحقق للممول عدالة التوزيع .
- ٢ - لا تستخدم القروض الا لأغراض اقتاجية ويراعى عند
استهلاكها أن لا ترهق الميزانية فى السنوات المقبلة .
- ٣ - أن لا تلجأ الدولة الى زيادة وسائل الدفع الا فى حدود
التوسع فى المعاملات وزيادة الانتاج .

* * *

ثانيا : التوازن الإقتصادى

أى الوصول الى حجم الانتاج الأمثل وعليه تتبع الدولة فى
سياستها المالية مرونة بين القطاع العام والقطاع الخاص فاذا كان القطاع
الخاص أقدر على الانتاج وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل
المباشر وأن يقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات والضرائب ،
وفى حالة الضرائب مثلا قد ينتج الأغنياء الى استخدام فائض أموالهم
فى أعمال غير منتجة أو الاكتناز مثلا . . هنا تلجأ الدولة لفرض الضرائب
لامتنصاص هذا الفائض وتحويله للأعمال منتجة .

وإذا زاد الدخل القومى نتيجة التوسع فى الانفاق الحكومى نل
ذلك على أن الانفاق الحكومى لم يصل بعد الى المستوى المطلوب وليس
من السهل تحديد مقدار النفقات بسبب صعوبة تحديد آثارها على الناتج
القومى ولذا يقترح البعض استخدام المعايير الآتية لقياس مدى افادة
المجتمع وهى :

- ١ - تحليل الإيرادات •
٢ - تحليل الاحتياجات •
٣ - مقارنة النفقات العامة في البلاد المتخلفة •

ثالثا : التوازن الاجتماعى

بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود امكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية •

ونجد أن الدول التي لم تستكمل نموها تتسم بانخفاض متوسط دخل الفرد ويرى بعض الاقتصاديين في دراسة التقدم الاقتصادي أن سوء توزيع الدخل مع انخفاضه يعد دلالة على التخلف • ومع محاولة إيجاد علاج التفاوت في الدخل وقلته فإن السياسة المالية تهدف الى تحقيق التوزيع الأمثل للدخل وليس معنى ذلك المساواة التامة بين دخول الأفراد فهذا لا يتفق وأحكام العدالة ، بل لا بد من مراعاة استعداد الأفراد للعمل •

وبالنسبة للسياسة الضريبية يمكن جعلها تصاعدية للقضاء على التفاوت وجعلها على السلع الكمالية لامتناس القائض من الأغنياء وانشاء مشاريع ضرورية للشعب •

رابعا : التوازن العام

أى التوازن بين مجموع الانفاق القومى وبين مجموع الناتج القومى بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة •

وينبغى للدولة حين تجد ظاهرة الاكتناز موجودة في الأفراد أن تزيد من انفاقها لجعل الطلب الفعال في مستوى يتعادل فيه الطلب الكلى مع العرض الكلى في مستوى يكفل توظيف جميع عناصر الانتاج •

كما نجد أن الأهمية النسبية لأنواع الضرائب تختلف من دولة عن أخرى فمثلا قد تصلح الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادى وقد تكون سببا فى نقص الطلب الاجمالى اذا كان مقدار الادخار لا يستثمر كله .

والمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أى العمالة الكاملة مع ثبات المستوى العام للاستثمار لأن التضخم والانكماش كلاهما معيب (١) .



القسم الثانى

سياسة الخلفاء الراشدين فى مال المسلمين

سياسة أبو بكر الصديق فى مال المسلمين - سياسة عمر بن الخطاب فى مال المسلمين والمبدأ الخالد من أين لك هذا - سياسة على ابن أبى طالب فى مال المسلمين - سياسة عمر بن عبد العزيز فى مال المسلمين - القائمون على السلطة المالية واستقلالهم عن سلطة الحكام فى الاسلام .

● تمهيد :

الانسان المسلم ليس فقط فى حاجة الى المأكل والملبس والمسكن وغير ذلك من خدمات المرافق العامة من صحة وتعليم وترفيه بل هو الى العقيدة أشد احتياجا ، بل إن العقيدة وهى غذاء الروح هى الغاية وما دون ذلك فهى وسائل خادمة .. فالروح التى هى قيس من نور الله بذاتها .. خالدة فى عالم الملكوت والجسد حى بالروح .

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس اسعد عبد الملك .

والانسان حين يكون مؤمنا فهو تقى .. ورع .. ولهذه التقوى
أثرها الاقتصادي والاجتماعى فى الحياة .. فلا يسرق ولا يزنى
ولا يشهد الزور ولا يشرب الخمر .. يكون مقتصدًا دون تقتير ولو كان
فقيرا ، ولا مسرفا ولو كان غنيا .. يعمل الصالحات فلا يكلف الدولة جيشا
من الشرطة لحفظ الأمن .

وحيث يكون الانسان مؤمنا فهو عاقل ورشيد ، وعلم الاقتصاد
الحديث لا تقوم نظرياته الا على أساس أن المستهلك عاقل ورشيد
وأن المنتج ليس محسرا ولكنه يهدف الى تحقيق الربح عن طريق المنافسة
فى ظل نظرية العرض والطلب وهى ظاهرة كونية لا دخل للانسانية فيها .
بالايمان تكون الوفرة الاقتصادية .. قال تعالى : ﴿ ولو ان اهل
القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض .. ﴾ (١) .

ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « لو آمنتم بالله حق الايمان
لرزقكم مثل ما يرزق الطير تغدو خماسا وتعود بطانا » .
ومع الكفر والجحود بالنعمة تكون الندرة .. قال تعالى :
﴿ وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة ياتيها رزقها رغدا من كل مكان
فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا
يصنعون ﴾ (٢) .

والنظام المالى فى الاسلام يعيد الأفكار الى عالم القيم تحت
شعار « كل فم يأكل وكل ساعد يعمل » . والمسلم عندما فتح عينيه فى
عالم الاقتصاد وجد نفسه مكبلا بالاستعمار فلم يكن ذلك المنتج الذى
بُرعى حقه ولا المستهلك الذى تُرعى حاجته . وأصبح فقط أداة عمل
يجرى عليه قانون التقليد .

(٢) النحل : ١١٢

(١) الاعراف : ٩٦

أولا : سياسة أبى بكر الصديق فى مال المسلمين

تتبين نظراته من حديث عائشة رضى الله عنها إذ تقول : « لما استخلف أبو بكر قال : قد علم قومى أن حرفتى لم تكن لتعجز عن مؤونة أهلى ، وقد شغلت بأمر المسلمين فيأكل آل أبى بكر من هذا المال وأحترف للمسلمين فيه ، قالت : فلما ولى عمر أكل هو وأهله من مال المسلمين » •
وقال قبيل وفاته وعائشة تمرضه :

« أما والله لقد كنت حريصا على أن أوفر فىء المسلمين على أتتى قد أصبت من اللحم واللبن فانظرى ما كان عندنا فأبلغيه عمر » - وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان الا خادما ولفحة (ناقة) ومحلبا - فلما رجعوا من جنازته امرت به عائشه الى عمر فقال : « رحم الله أبا بكر فقد آتعب من بعده » •

نرى من ذلك أن أبى بكر حين تولى الخلافة وكان تاجرا لم يطمع فى مال المسلمين ولم يترك التجارة واستمر فيها مدة ستة أشهر - ولكنه لم يتمكن من الجمع بينها وبين أمور المسلمين الكثيرة المتشعبة خصوصا لو تصورنا موقفه من حروب الردة ومن بعث أسامة ، فشاور المسلمين فى ذلك فأشاروا عليه بأن يأخذ من مال المسلمين ما يكفيه ويكفى أولاده حتى يتفرغ لشئونهم وفى هذا من الورع والحرص على أموال الدولة قل أن يبلغه حاكم من الحكام ثم انه حين حضرته الوفاة أيقن أن كل ما عنده هو حق للمسلمين إذ أن نفقته كانت من مالهم فأبى أن يموت وعنده شيء من مالهم فأمر برد ما كان لديه الى خليفته وما كان لديه الا قليل •

* * *

ثانيا : سياسة عمر رضى الله عنه فى مال المسلمين

ذكر القاضى أبو يوسف حديثا عن طلحة بن معاذ العمري قال :
خطبنا عمر بن الخطاب فحمد الله ثم صلى على النبى صلى الله عليه

وسلم ، وذكر ابا بكر فاستغفر له وقال : « أيها الناس ، انه لم يبلغ ذوق حق في حقه أن يطاع في معصية الله واني لا أجد هذا المال (مال المسلمين) يصلحه الا خلال ثلاث : أن يؤخذ بالحق ، ويعطى في الحق ، ويمنع من الباطل .

افما أنا ومالككم كولي اليتيم فان استغثت استعفت وان افتقرت أكلت بالمعروف ولست أدع أحدا يظلم أحدا ولا يتعدى عليه حتى أضع خذه على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يدعن للحق ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها :
- لكم على أن لا أجتبي شيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه .

- ولكم على اذا وقع في يدي ألا يخرج مني الا بحقه .
- ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ان شاء الله وأسد ثغوركم » .

نرى من خطبة الفاروق أنه جمع فيها أصول الادارة المالية الرشيدة من جباية الايرادات وانفاقها في وجوهها الصحيحة .

وقد اجتمع يوما في مجلس مع بعض المسلمين وسألوه عما يحل له من بيت المال فقال :

« ألا أخبركم بما أستحق من مال الله ؟ حلتين - حلة للشهداء وحلة للقيظ - وما أحج عليه وأعتس من الطهر وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ثم انى رجل من المسلمين يصيبني ما يصيبهم » (أى من الغنائم مثلا) .

● تطبيق عمر لمبدأ « من اين لك هذا » :

يحدثنا أبو عبيد أنه لما قدم أبو هريرة من البحرين قال له عمر :

« يا عدو الله وعدو كتابه ، أسرفت مال الله ؟ قال : لست بعدو الله ولا عدو كتابه ولكن عدو من عاداهما ولم أسرق مال الله . قال : فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم ؟ فقال : خيلي تناسلت وعطائي تلاحق وسهامي تلاحقت .. فقبضها منه فقال أبو هريرة : فلما صليت الصبح استغفرت الأمير المؤمنين .
وكان عمر يتشدد في محاسبة عماله ..

فكان يجمعهم بسكة في موسم الحج من كل عام ويسألهم عن أعمالهم ويسأل الناس عنهم ليرى مبلغ دقتهم في الاضطلاع بواجبهم وتنزههم وكان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم فاذا زادت بعدها زيادة تضع نراحتهم موضع الشبه قاسمهم مالهم وقد يستولى على كل زيادة فيه ويردها الى بيت المال ثم يقول لهم : « نحن بعثناكم ولاة ولم نبعثكم تجارا » .

ومن استطلاع ما كان يتخذه عمر بن الخطاب مع عماله من التشدد في محاسبتهم ومصادرة أموالهم نرى أن قانون الكسب غير المشروع الذي يطبق الآن في مصر ليس جديدا علينا اذ أن المبدأ الذي تستند اليه نفذ في الاسلام بل وفي مصر بالذات بالنسبة لعمر بن العاص فإن عمر قاسمه أمواله حين رأى أنها من مصادر غير مشروعة وذلك تطبيقا لمبدأ « من أين لك هذا » .

* * *

ثالثا : سياسة علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في مال المسلمين

حدثنا سعيد بن محمد عن هارون بن عنترة عن أبيه قال :

أتيت عليا بالرحبة يوم فيروز أو مهرجان وعنده دهاقين وهدايا ، قال : فجاء قنبر فأخذ بيده فقال : يا أمير المؤمنين ، أنت رجل لا تقبل شيئا وإن لأهل بيتك في هذا المال نصيبا وقد خبأت لك خبيثة قال : وما هي ؟ قال : فانطلق وانظر ما هي .. قال : فأدخله بيتا فيه غرارة مملوءة ذهباً وفضة موهمة بالذهب فلما رآها علي قال : ثكلتك أمك ،

فقد أردت أن تدخل فى بيتى تارا عظيمة ، ثم جعل يزها ويعطى كل عريف حصته ، وكان على شديدنا فى محاسبة رجاله حرصا على العدل والحق كما كان يفعل عمر بن الخطاب .

وفى شأن الخراج أرسل على بن أبى طالب الأحد ولاته يقول :

« وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان فى صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم الا بهم لأنهم عيال على الخراج وأهله وليكن نظرك فى عمارة الأرض (يقصد التنمية الاقتصادية) أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج (فى الجباية) لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا وانما يكون خراج الأرض من اعواز أهلها لاسراف الولاة على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالخير » .

رابعا : سياسة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فى مال المسلمين

لم يقم من خلفاء بنى أمية بتنفيذ الشرع الاسلامى على أكمل وجه كما قام عمر بن عبد العزيز فانه لم ينفق من بيت المال على نفسه درهما وكتب الى عماته قائلا : « ضعوا الجزية عن أسلم فان محمدا بعنه الله هاديا ولم يبعثه جايبا » .

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم مبتدءا بنفسه فقال : « انه لينبغى الا أن أبدأ بنفسى » فنظر الى ما فى يديه من أرض ومتاع فخرج منه ورده الى بيت المال الا أرضا بالسويداء كان قد اشتراها بعطائه فكانت تأتية غلتها كل سنة مائة وخمسون دينارا .

وكانت زوجته فاطمة بنت عبد الملك عندها جواهر من أبيها فقال لها : « اختارى اما أن تردى حليك الى بيت المال واما أن تأذنى لى فى فراقك . » قالت له : بل أختارك يا أمير المؤمنين .

فحصل حتى وضع فى بيت مال المسلمين •

وكان لا يأخذ من بيت المال شيئاً ولا يجرى على نفسه من الفىء
درهما ، وقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ عمر بن الخطاب؟
فقال : « ان عمر بن الخطاب لم يكن له مال وأنا مالى يفتينى » •

كما حمل بنى مروان على النزول عما كان فى أيديهم من الأموال
بغير استحقاق وردھا الى ذويھا •

ويروى لنا أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عبد الحميد
ابن عبد الرحمن والى العراق : « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليه
عبد الحميد : انى قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى فى بيت الماز
مال •

فكتب اليه : أن انظر كل من أذان فى غير سفه ولا سرف فاقض
عنه •

فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت المال مال •
فكتب اليه : أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه
وأصدق عنه •

فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت مال
المسلمين مال •

فكتب اليه : أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه
بما يقوى به على عمل أرضه فانا لا يريدھم لعام أو عامين •

هذا هو دستور عمر بن عبد العزيز ونظرته الى مال المسلمين يحرم
منه نفسه اذ أن عنده ما يكفيه ويوصى أهله برد مال المسلمين
اليهم ويرد حلى زوجته الى بيت المال لأنها من مال المسلمين ويوسل
انى عماله لتنفيذ مبادئ سامية هى مبادئ التضامن الاجتماعى وكلنا
يعلم أن الديون قد تتسبب فى خراب كثير من البيوتات فيوصى بسداد

الديون ومساعدة من يريد الزواج من الشباب ثم يوصى لأهل الذمة خيرا فيضع عن العاجز منهم الجزية بل يساعده بمدة العون من بيت مال المسلمين •



خامسا : القائمون على السلطة المالية واستقلالهم عن سلطة الحكام في الاسلام

الامام بصفته نائبا عن الأمة هو المشرف على القائمين على السلطة المالية يوليهم ويعزلهم ويراقبهم ولكنهم يعتبرون نوابا عن الأمة لا عنه بمجرد تعيينهم كما هو شأن القضاة ، وفي هذا ضمان كبير لحسن سير العمل فما يعزلون بسوت الامام ولا يجوز له عزل أحدهم الا لسبب يوجب ذلك •

ومما يؤثر في هذه المناسبة أن خازن بيت المال في عهد عثمان بن عفان اعترض على صرف أموال لم ير جواز صرفها فقال له عثمان : « ائت خازن • فرد عليه : بأنه خازن بيت المال لا خازنه الخاص » •

فالقائمون على السلطة المالية مستقلون في عملهم ليس لأحد عليهم سلطان الا ما جاء به القرآن والسنة الشريفة وعلى هذا جرى العمل حتى انحرف الحكام عن طريق الاسلام وضلوا السبيل •
وقد اهتم الفقه الاسلامي بأن يكون الجباة غير موزعي الزكاة فقال
المساوردي :

« جعل الله تعالى أجورهم (أجور العاملين على الزكاة) في مال الزكاة فلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجور أمثالهم » •

وقسم المساوردي العاملين على الزكاة صنفين أحدهما : القائمون بأخذها وجبايتها ، وثانيهما : القائمون بقسمتها وتفريقها •

يتبين من ذلك أنه ليست النظم المالية الحديثة فحسب هي التي
فرقت بين الجباة والقائمين بالصرف .

ونود أن نشير الى تقطين هامتين هما :

(أ) أن النفقات العامة كانت تعتمد من كبار المسلمين أى من أهل
الشورى فهذا أبو بكر الصديق يعرض عليه عمر وأبو عبيدة النفرغ
لشئون المسلمين وفرضوا له عطاء من مال المسلمين يكفيه ويكفى
أولاده ، ولما عجز عن مؤونة أهله وطلب الزيادة زاده الصحابة
٥٥٠ درهم . وعمر بن الخطاب حين تولى الخلافة اجتمع الصحابة فى
هيئة مجلس شورى وقرروا له عطاء من مال المسلمين .

(ب) أن القائمين على السلطة المالية يجب أن تتوافر فيهم
الكفايات الآتية :

- الكفاية الأخلاقية .
- الكفاية العلمية .
- الكفاية المالية .
- الكفاية الادارية .

اذ يجب أن يكونوا من ذوى العفة حتى لا تمتد أيديهم الى بيت
المال وأن يشتهروا بحسن التصرف مع الدراية بما يعملون ، وأن
يعلموا تماما الحقوق والواجبات المالية وأن يكونوا خبراء بأساليب
الادارة المختلفة وأن يتخذوا قراراتهم بعد مشاورة أهل الرأى^(١) .

(١) الموارد المالية فى الاسلام — للدكتور ابراهيم فؤاد .